

هل طائر العنقاء موجود؟ (في نقد تصور شايع الوقيان للوجود) مع مُلحق: المنهج الجدليّ في مواجهة المنهج الفينومينولوجي

خالد الحسن

September 11, 2021

مقدمة:

قد تناقشت مع الصديق الوقيان نقاشًا مطولًا بخصوص مقالته¹؛ أرى أصل المشكلة عنده يعود للمنهج المستخدم وهو الفينومينولوجي، منهج بطابع وصفي-تأمليّ؛ وهو نفس المنهج المستخدم عند عبد الله المطيري في فلسفة الآخريّة، والذي انتهى إلى نتائج مختلفة تمامًا عن الوقيان في تصور الوجود، خصوصًا في مثال سارتر عن بيير. ولكن الفرق إن الوقيان يُطبقها على قضايا ومسائل تجريدية، وهذه القضايا بحد ذاتها، تحتاج إلى مناهج ذات صرامة لكيلا نغرق في بحر التأمّلات عند البحث في الظواهر. قد ناقشت حينًا منها في فلسفة الآخريّة مع المطيري²؛ ولكن سوف أحرر المسألة مُعتمدًا على طريقة مُعينة وهي الفلسفة المنطقية. أما في المُلحق سوف أعتد على منهجيّ الأحداث، وهو المنهج الجدليّ المستنبط من طريقة أبي حامد الغزالي³، عند رديّ على المنهج الفينومينولوجي.

الوقيان يُسلم بلوازم المشكلة: أن الوجود لا يُحمل على الموضوع. وصورة هذه المشكلة لم تظهر إلا متأخرًا مع فريغه، ثم لاحقًا ألتم بها راسل وأصحاب نظرية الأوصاف المحددة. الوجود عند كانط لا يكون محمولًا، ردًا على مِمّن يدعون بأن القضايا قد يكون فيها الوجود ضروريًا-الضرورة المنطقية-؛ بما أن كانط لا يرى صحة الوجود في كونه ضروريًا منطقيًا لأي موضوع؛ فهو لا ينفى، ثبوت الوجود للأشياء، بعكس أصحاب نظرية الأوصاف المحددة، الذين ينفون محمول الوجود عن موضوعاته؛ وهذا السرد التاريخي يتفق معي فيه كريبيكي⁴.

منشورات جمعية الفلسفة

إدًا مشكلة الوجود، هي مُشكلة طارئة مع أصحاب نظرية الأوصاف المحددة، لأن الوصف يُفيد وجود اسم العَلَم؛ مما يؤدي إلى أن وصف أسماء الأعلام الوهميّة أو المتخيلة، تفيد وجودها. قَسَم الوقيان السؤال عن الوجود إلى قسمين: الأنطقي-الأيسي- والأنطولوجي-الكيفي-. الأول يراه مُزيّفًا، كمثال: هل الكتاب موجود؟. أما الثاني فهو سؤال سليم، لأنك تسأل عن كيفية أو الطريقة التي توجد بها الأشياء؛ مثل: كيف يوجد الكتاب؟.

السؤال الأنطولوجي، داخل في نفس مشكلة السؤال الأنطقي، بما أن المشكلة متعلقة بمفهوم الوجود نفسه. فعندما تناقش كيف يوجد الكتاب؟؛ فُتسَلَم بوجوده أصلًا. فإن كان السؤال الأنطقي مُزيّفًا، فمن باب أولى أن السؤال والنقاش حول كيفية وجوده-أي وجود هذا الشيء-، هو مزيّف أيضًا. لكي نتجاوز هذا اللزوم؛ علينا ألا نُسَلِم بحصول أي إشكال في السؤال الأنطقي، وأن هذا السؤال ليس مُزيّفًا.

المشكلة إن هذه اللوازم تقع على عاتق من يقولون بنظرية الأوصاف المحددة، وأما حلهم للمشكلة، هو في جعل مفهوم الوجود من الرتبة الثانية، لا الأولى⁵؛ مع ذلك وقعوا في مشكلة الأوصاف المحددة، للأسماء المتخيّلة. أما مَنْ لا يُسَلَم بمقدماتهم السابقة، فيستطيع أن يتصور الوجود بشكلٍ واضح، ولن يقع على عاتقه التبرير أو الدفاع عن الوجود في كونه محمولًا. سوف أناقش المسألة بتفصيل. متجاوزًا السرد التاريخي ومعمدًا التحرير الفلسفي-المنطقي.

تحرير الفلسفي-المنطقي:

1- س موجودة

2- س غير موجودة

هل القضية (1) و(2) مفهومة؟. أيّ شخص بحس مشترك سليم، لن يرى أيّ إشكال في فهمه للقضيتين. لو قلنا أن س موجودة غير موجودة. سوف نعلم بأنها متناقضة؛ إذًا لا يوجد إشكال حقيقي في فهم القضية. لكن قد يُشكل شخص ما على مفهوم (س) في القضية، بأنها فارغة أو أن الموضوع (س) قد يكون أيّ شيء.

3- صقر قريش موجود

4- صقر قريش هو عبد الرحمن بن معاوية

هل القضية (3) غير مفهومة؟ وماذا عن (4)؟ فهنا يعتمد على ما تدل عليه هذه الألفاظ، حينها نستطيع أن نفهم القضايا السابقة بلا أيّ إشكال. فلو قلنا أن صقر قريش غير موجود؛ فسوف يُفهم من القضية، إن الشخصية المسمى-المُلقبة- بصقر قريش غير موجود. فنستنتج بأن القضية كاذبة. وعند البحث عن مدلول

منشورات جمعية الفلسفة

صقر قريش وهو عبد الرحمن بن معاوية؛ عن طريق البحث التاريخي، وهو دليلنا على معرفته بأنه موجود وقد حكم الأندلس.

5- صقر قريش غير موجود

6- صقر قريش ليس هو عبد الرحمن بن معاوية

نلاحظ أن (3) و(4) قضايا موجبة وأما (5) و(6) قضايا سالبة. يجب إحداهما أن تكون صادقة والأخرى كاذبة، أو لحصل التناقض. استنادًا على مبدأ عدم التناقض. نجد في (3) إثبات أما (5) نفي. فإن صدق (3) إذًا يجب أن تكون (5) كاذبة؛ أو العكس. المعرفة التاريخية تُبين لنا وجود شخصية صقر قريش واسمه، عندها يثبت صدق (3) و(4). كما أن لا يوجد تعارض بين الموضوع والمحمول في (3) و(4). بمعنى أن وجود صقر قريش أو عدم وجوده لا يلزم منه التناقض، وينطبق نفس الأمر مع اسم صقر قريش وأنه عبد الرحمن؛ فلا يلزم منه التناقض. وهذا يثبت المشكلة عند أصحاب نظرية الأوصاف، أيّ سوف تكون القضية ضرورية منطقيًا، ونقيضها يحيل للتناقض، بمعنى إن هذه القضايا عندهم مستندة مبدأ عدم التناقض؛ فلو كان صقر قريش ليس هو عبد الرحمن بن معاوية، فهذه قضية كاذبة لأنها تفيد التناقض. بما أن يوجد ترادف بين الموضوع والمحمول. أيضًا القول بأن صقر قريش غير موجود، هي قضية كاذبة بما أنها مستندة على مبدأ عدم التناقض. لكن مصطلح الصدق والكذب عندي لا يلزم منها، أن تكون كلها مستندة على مبدأ عدم التناقض؛ بمعنى بعضها مستند، وبعضها غير مستند عليها، فالاعتماد يكون على حسب القضية. لكن هل قضية (3) و(4) ضرورية؟ في (3) كلا؛ فهي قضية ممكنة. أما (4) نعم، ولكنها ضرورة أضعف من الضرورة المنطقية.

7- طائر العنقاء غير موجود

8- طائر العنقاء في عنقه طوق أبيض

القضية (7) صادقة. ولكن في (8) عَلِمْنَا من الأخبار والحكايات، بأنه كائن لديه طوق أبيض في عنقه. إن صدق الخبر، فسوف تصدق القضية. القضيتان واضحتان، وليسأ بهما أي تناقض. سبب ظن الوقيان بحصول التناقض، لأنه يُسلم بمقدمات نظرية الأوصاف. في (8) يجب أن يكون الوصف مُرادف للموضوع، وإن كان كذلك يستحيل عدم وجوده؛ النظرية تُثبت وجود الموضوع من خلال وصفه المحدد -أي المحمول-. (س) هو تلميذ أفلاطون. إذًا تلميذ أفلاطون موجود. عند الأسماء المتخيلة أو الوهميّة، الوصف يُثبت وجود الموضوع. أما حل راسل، في جعل (س) أي الموضوع أشبه بالوصف مثل: تلميذ أفلاطون؛ محاولة منه للخروج من معضلة الأسماء المتخيلة. هذا الحل، في الحقيقة لا يحل أي شيء؛ كل ما في الأمر هو تسليم بالمشكلة الأساسية. في (8) يصبح طائر العنقاء وصف مثل: (في عنقه طوق أبيض)، ويبقى الموضوع مجهول. ولكن إن كان طائر العنقاء محمول، فالمحمول يجب أن يُحمل على شيء وهو الموضوع. فإما يكون طائر العنقاء هو الموضوع ومحموله: (في عنقه طوق أبيض) أو كما ذكر الوقيان أن (س) طائر العنقاء في عنقه طوق أبيض. وإن

منشورات جمعية الفلسفة

(س) لا يصدق على أي شيء؛ فهذا لم يحل الأمر لأنك لن تعرف صدق أو كذب أي قضية من قبيل (8) وكذلك (7). إذًا كل الأسماء المتخيّلة، لا يستطيعون أن يحكمون عليها. فلا يدرون ما الذي يصدق عليه (7) أو (8)، فيصبح الحكم على هذه القضايا مُعلّقًا. كما يقع عليهم الإلزام، في ضرورة أن نحكم على (س) إما بالصدق أو الكذب، فيجب من وجود موضوعه؛ وهذا يُعيد بنا إلى إما أن تكون (س) هو طائر العنقاء أو شيء يحل محله أو يُصبح فارغًا؛ عندئذ لا يستطيعون أن يعطوا حكمًا على أي قضية من قضايا الأسماء المتخيّلة. وهذا الإلزام يقع على الوقيان أيضًا بما أنه يُسلم بمقدماتهم -أي أصحاب نظرية الأوصاف المحددة-، بأن السؤال عن (7) عنده مزيف. وكذلك (8)، فلا يستطيع أن يحكم على أي من القضايا المتخيّلة.

9- أحمد بن فضلان موجود

10- أحمد بن فضلان المحارب الثالث عشر

شخصية الرحالة أحمد بن فضلان، هو بالفعل موجود؛ استنادًا على رحلته التي كتبها، وممن نقل عنه. إذًا (9) صادقة. ولكن في (10) أحمد بن فضلان لم يك المحارب الثالث عشر مع محاربي الشمال. هذه قصة مُتخيّلة من رواية مايكل كرايتون (أكلة الموتى). نلاحظ أن بكل سهولة استطعنا أن نُفرق بين أحمد بن فضلان الذي في الرواية وبين ابن فضلان الحقيقي. التفريق عند كريبكي لا يرتبط بمفهوم موجود وغير موجود؛ ولكن التفريق عنده يكون للشخصيات في كونها حقيقية أم غير حقيقية -مزيفة⁶. أما في (9) القضية تتحدث عن أحمد بن فضلان المعروف فهي شخصية حقيقية وموجودة. بل كريبكي يذهب إلى أبعد من ذلك، فعندما يتم استخدام شخصية حقيقية مثل ابن فضلان، ويكون في إحدى القصص الخياليّة، فهذا لن يجعله شخصية خيالية أو غير موجودة؛ فيصبح عنده ابن فضلان في (10)، شخصية حقيقية، ولكنه في قصة مزيفة⁷. أي بمعنى أن الشخصية حقيقية ولكن تفاصيلها مثل: أنه المحارب الثالث عشر، فهي غير حقيقية. أما بالنسبة لي، أرى هذا التفريق سليم؛ ولكن يجب أن نُسلم في كون الوجود يصح استخدامه كمحمول. وإن هذه التناقضات تأتي ممن جعل الأوصاف مرادفات للموضوع أو ممن جعلها ضرورية منطقيًا. كما أن هذه القضايا لا نعرف صحتها إلا عن طريق فهمنا للمعاني. في قضية (9) و(10) يجب أن نبحث تاريخيًا عن وجود هذه الشخصيات والتحقق منها، ومن الدليل نعرف؛ هل كان ابن فضلان المحارب الثالث عشر أم لا؟. فإن ثبت تاريخيًا فإذًا القضية صادقة أما إن لم يثبت، فالقضية تكون كاذبة.

11- (أ ٨ - أ)

12- أ ٧ - أ

عندما نأخذ (11) -مبدأ عدم التناقض- ونطبقها على القضيتين (3) و(5)؛ يستحيل أن يكونا صقر قريش موجود و صقر قريش غير موجود معًا. فيجب إحداهما يكون صادقًا والآخر كاذبًا، والمعرفة تكون بالنظر التاريخي، بما أن صقر قريش شخصية تاريخية، بذلك نعرف بأنه موجود استنادًا على الأدلة ومدى موثوقيتها.

منشورات جمعية الفلسفة

نسند (7) و(9) على (12) -مبدأ الثالث المرفوع-؛ فلا يهم كون الشخصية حقيقية أم متخيلة. العبرة بالأدلة التي تُثبت وجود هذه الموضوعات. فيجب أن تكون (7) صادقة أو كاذبة. طائر العنقاء إما موجود أو غير موجود. وكذلك في (9)، إما ابن فضلان يكون موجود أو غير موجود. ونسند كذلك (8) و(10) على (12)؛ أما في (8) إما يكون طائر العنقاء في عنقه طوق أبيض أم لا. وفي (10) إما يكون ابن فضلان المحارب الثالث عشر أم لا.

$$13- \square (س) - (م(س) \wedge (م(س)))$$

المحصلة من (13): أن من الضروري ميتافيزيقياً ألا تكون (س) موجودة وغير موجودة معاً. لو نطبقها على (9) فسوف يكون من الضروري ميتافيزيقياً ألا يكون ابن فضلان موجود وغير موجود معاً؛ بذلك نستطيع أن نعلم في كون ما يصدق على ابن فضلان هو شيء واحد فقط، إما وجوده أو عدم وجوده؛ اعتماداً على الدليل إداً:

$$14- \diamond (م(ف) \oplus (م(ف)))$$

من الممكن ميتافيزيقياً إما يكون ابن فضلان موجود أو ابن فضلان ليس بموجود.

هذا التحرير يساعدنا في تصور الوجود، بشكلٍ سليم، فيصح أن الموجود يكون محمولاً للموضوعات، بعيداً عن إشكالات نظرية الأوصاف المحددة، ومن يلتزم بها. بما أن ثبوت وجود الشيء أو عدم وجوده، يعتمد على الدليل الذي يثبته أو ينفيه؛ بذلك لا نقع في مشكلة من يجعل الوجود ضرورياً منطقياً للموضوعات أو ممن يمنع الوجود في كونه محمولاً. بل إن كان وجود الشيء يعود للدليل نفسه، فالدليل هو الذي يُثبت في كون الموضوع إما ممكناً أو ضرورياً؛ ثم يُحمل المحمول على ذلك، أي تبعاً للموضوع.

-الملحق:

المنهج الجدلي في مواجهة المنهج الفينومينولوجي:

المنهج الجدلي يقوم على الحوار والنقاش في الأفكار والمناهج، كإظهار الإشكالات الفكرية، وإعادة النظر في صحة أو بطلان الأدلة التي تقوم عليها هذه الأفكار. المنهج مستنبط من طريقة الغزالي، وهو يعد منهجاً أصيلاً وله تفاصيل؛ نستطيع أن نعتبره منهجاً الخاص. أما المنهج الذي يستخدمه الوقيان، فهو الفينومينولوجي، المشهور عن هوسرل.⁸

المنهج الفينومينولوجي بتعريف الوقيان هو: "وصف للأشياء والحوادث وهي تتجلى أمام الوعي، وتحليلها من أجل القبض على ماهيتها".⁹ سوف نرمزها (ع1).

الرد الإجمالي على المنهج الفينومينولوجي:

منشورات جمعية الفلسفة

هل معرفتكم (1ع) هو عن طريق النظر أم الضرورة؟، فإن لم يك لا بالنظر ولا بالضرورة. فهي إذًا بمعرفة ثالثة فما هي؟. إن قيل: بأن المعرفة هي دراسة الأشياء التي تظهر للوعي¹⁰. جوابهم عن المعرفة الثالثة، هو نفسه (1ع)، فلم يجابوا عن كيفية معرفتهم بها؛ إذًا يقع عليهم نفس الإلزام، أي في كيفية معرفتهم عن (1ع) هل هو عن طريق النظر أم الضرورة؟. إن قالوا عن طريق الضرورة -أي أنها بديهية-. إذًا فدعواهم باطلة، لأن لم يشترك في معرفتها كل الناس، فلو كانت ضرورية لعرفها أكثر الناس. لكن لم تُعرف (1ع) وتُصبح منهجًا إلا مع هوسرل؛ فهي ليست ضرورية. إن قالوا معرفتنا (1ع) هو عن طريق النظر. طريق النظر هو ما يتم بالاستدلال والنظر في المقدمات، وكذلك يدخل فيه النظر في العلل أو الحوادث التجريبية. مع ذلك إن كانت معرفة (1ع) عندهم عن طريق النظر، فما دليلهم على ذلك؟. إن قالوا دليلهم هي بمعرفة الماهيات والمعاني الكلية¹¹ التي لا تتم إلا عن طريق (1ع). قلنا بأن المناهج العقلية، كذلك تعني بالماهيات وتبحث وتدرك الكليات. فإن قالوا منهجهم -أي الفينومينولوجي- أدق. قلنا إن أصحاب المناهج العقلية سوف يدعون نفس دعواكم، بل سوف يحتجون بصحة دعواهم عن طريق استنادهم لأسس المنطق الصوري، والذي ينظر في المفاهيم والمصاديق سواءً الكلية أو الجزئية، والبحث فيهما. وعلى هذا الأساس، يتم تقديم المناهج العقلية التي تراعي المنطق الصوري بما أنها أكثر صرامة ودقة، مقابل المنهج الفينومينولوجي، والذي هو أقل صرامة بما أنه وصفي. وقد يُعترض على (1ع) أيضًا، بأنه ليس صارمًا أصلاً بما أنه تأملي، لذلك اضطروا أصحاب منهج (1ع) إلى العودة للأسس العقلية أو المنطقية، لكي يكتسبوا قليلاً من الصرامة في الحجاج عن أفكارهم.¹²

الرد التفصيلي على المنهج الفينومينولوجي:

سوف نذكر بعض المقدمات التي تُدافع عن منهج (1ع):

(1م) المنهج الفينومينولوجي دقيق فعن طريقه عرفنا بأن الوجود واجب، والعدم غير موجود إذًا فلم يبق لنا إلا الوجود.¹³

(2م) من خلال تحليلنا للوجود استنادًا على المنهج الفينومينولوجي، استنتجنا المبدأ التالي: كل ما نسأل عن وجوده فهو غير موجود.¹⁴

مناقشة (1م):

الإبطال: ما الدليل على أن الوجود واجب؟. إن قيل: الوجود واجب لأنه بدلاً عن العدم. قلنا: فهذا ليس بدليل؛ لأن دعوى وجود الطاولة بدلاً من كونها غير موجودة، لا يجعلها واجبة أو ضرورية. كما يُبطل هذه الدعوى، بالقول إن كان الوجود واجبًا، إذًا الموجودات واجبة، فلو لم يك للموجودات وجود، فلن يكون حديثنا عن الوجود له معنى. بل لن يكون للوجود وجود بدون وجود الموجودات. فالطاولة موجودة فوجودها واجب وضروري فكل الموجودات تشترك في الوجود، وهذا القول بوحدة الوجود. كل الأشياء أو الموجودات تتحد مع

منشورات جمعية الفلسفة

بعضها البعض في الخارج. وهذا القول واضح البطلان. فالطاولة تتحد مع ابن سينا، رغم أن الطاولة لم تُصنع إلا قبل سنوات، وأما ابن سينا فمات منذ قرون. كما أن الطاولة وابن سينا يحصل فيهما التغير وليسا بثابتين؛ إذًا القول أن الوجود واجب متناقض، لأنه يجعل كل الموجودات واجبة، فلا معنى من المفاهيم السلبية، كالعدم، والنفي إلخ. يمكن استخدام منهج (1ع) بطريقة تجعل المفاهيم السلبية، كالعدم، والنفي، موجودة في الوعي. فعندما أقول بأن الطاولة غير موجودة. فهي غير موجودة في الخارج، ولكنها موجودة في وعيي أو حاضرة فيها¹⁵. وبهذه الطريقة نبطل بها دقة (1ع)، بما أن يمكننا استخدام هذا المنهج بأي طريقة تأملية.

المعارضة: هي معارضة الفاسد بفساد. نعارض (م1) بمذهب وحدة الوجود لبعض الفلاسفة والمتصوفة. فلماذا نقدم دعوى (م1) على أصحاب وحدة الوجود؟ إن قيل: الوجود واجب لا يلزم منه وحدة الوجود. قلنا: بأن وحدة الوجود عندهم يفيد في كون الوجود واجب، فوجود الموجودات مُتحد. فلماذا لا يكون دعواهم مقدمة على دعواكم؟. فإن كان الوجود واجب لا يفيد وحدة الوجود؛ إذًا إما الوجود واجب يفيد وحدة الوجود أم لا. فإذا تصح دعوى (م1) أو دعوى مذهب وحدة الوجود، لأن وجود الموجودات مُتحد، فإذًا هو واجب عندهم. إن تعذر الترجيح بين إحداهما فإذًا يبطلان معًا.

التحقيق: لو سلمنا بصحة (م1). وإن الوجود واجب. أي شيء نتصوره في أذهاننا -وعينا- فسوف يكون وجوده واجب؛ حتى لو لم يتحقق في الخارج. فالسؤال عن وجود سقراط مُزيف¹⁶؛ واستنادًا على أن الوجود واجب، فإذًا سقراط موجود دائمًا. لكن لو اكتشفنا أن سقراط شخصية مُتخيلة وغير حقيقة، فهي تصبح غير موجودة. فهذا يُبين أن الوجود ليس واجبًا. كما أن التناقض يظهر عند التعامل مع وجود الموجودات كشيء ثابت غير متغير. طائر العنقاء غير موجود، رغم أن لو سلمنا في كون الوجود واجب، فهذا يجعله موجود دائمًا. ولو قيل: بأن هذا الكائن مُتخيل فلا يصح وصفه بالوجود. والسؤال عن وجوده مُزيف؛ لكن لو اكتشف علماء الأحياء عن وجود هذا النوع من الطيور مُستقبلًا، فعندها يُصبح شيئًا موجودًا، وانتقل من شيء مُتخيل إلى شيء حقيقي. وهذا التغير في حالة وجود بعض الموجودات يُبطل في كون الوجود واجب. والصحيح أن الوجود ينقسم لما هو واجب وممكن. والتناقض في جعلها كلها واجبة أو كلها ممكنة.

مناقشة (م2):

الإبطال: كيف عرفت صحة المبدأ في (م2)؟. كما أن المبدأ نفسه متناقض، فإن كان "كل ما نسأل عن وجوده فهو غير موجود"؛ وسألنا عن وجود المبدأ: "بهل المبدأ السابق موجود؟"، واستنادًا على نفس المبدأ فهو إذًا غير موجود. بل من خلال نقيضها: "ليس بعض ما نسأل عن وجوده فهو غير موجود". يجب أن يكون إحداهما صادقًا والأخرى كاذبة. وبما أن المبدأ نفسه كلية موجبة معدولة، ويكفي مثال واحد لنقضه. فلو سأل عالم الفلك في وجود ماء على سطح المريخ، فلن ينفي أو يثبت وجود أو عدم وجود ماء على سطح المريخ. لأن السؤال بطبيعته استفهامي، فيجب البحث عن جواب -الدليل-؛ فلو كان كل سؤال يسأل عن وجود أي شيء،

منشورات جمعية الفلسفة

وهذا السؤال هو إثبات لعدم وجوده؛ لاستحالة وجود الشيء الذي نتساءل عنه، والواقع ينقض ذلك؛ بما أننا نتساءل عن وجود الأشياء، ثم بعد ذلك إما نثبت وجودها أو عدم وجودها. مثل: هل توجد ثقوب سوداء في الفضاء؟. أو هل توجد معادن تذوب على درجة حرارة الغرفة؟. السؤال عن الشيء لا ينفية، فالمعرفة تبدأ من السؤال، ثم البحث عن جواب لهذا السؤال؛ لذلك العلماء أثبتوا وجود ثقوب سوداء، كما أنهم وجدوا معدن يذوب على درجة حرارة الغرفة، كالزئبق. وهذا يُبين أن المبدأ ليس عليه دليل، وهي نتيجة تأملات منهج (ع1)؛ وهذا كافي في إبطاله.

المعارضة: نعارض (م2)، بمذهب يستخدم نفس منهج (ع1) -الفيينومينولوجي-، وانتهوا إلى مبدأ آخر يقول: "كل ما نسأل عن وجوده فهو موجود". واستنادًا على الثالث المرفوع، إحداهما هو الصادق والآخر هو الكاذب إما (م2) أو المذهب الجديد، وما انتهوا إليه من مبدأ مناقض لمبدأ (م2)؛ أو يبطلان معًا، عند تعذر الترجيح بينهما. وعند النظر بين القولين، نجد بأن لا يوجد لديهم أي دليل لكي يرجح إحداهما على الآخر، وكليهما يزعمان بأن النتيجة التي انتهوا إليها، هو عن طريق المنهج (ع1)؛ بذلك نعارض الفاسد بالفاسد.

التحقيق: لو سلمنا بأن (م2) صحيحة، إذًا أي شيء نسأل عن وجوده فلن يكون موجودًا. عندما أقول: هل من كتب هذه المقالة موجود؟. استنادًا على المبدأ السابق، فمجرد السؤال عن وجوده فهو غير موجود. إذًا صاحب المقالة غير موجود. وهذا اللازم عند التسليم بصحة المبدأ في (م2)، فإي سؤال عن وجود شيء ما، يجب أن ينفي وجود الشيء الذي سألنا عنه. ولكن إن لم يُسلم بهذا اللازم، إذًا عليه ألا يُسلم بصحة المبدأ في (م2). إن زعم بأن السؤال خاطئ، فكذلك سوف ينطبق على المبدأ نفسه، بأنه أيضًا خاطئ، لأنك لن تعرف وجود الشيء أو عدم وجوده إلا بالسؤال، فكيف علمتم إن عند السؤال عن وجود شيء ما فهو غير موجود؟. والصحيح يلزمهم التوقف عند الحديث عن وجود أو عدم وجود الشيء، فلا يستطيعون إثبات وجوده أو نفيه. فإن قالوا: الوجود واجب. نلزمهم باللوازم التي قلناها في (م1).

في الختام، يتضح لنا إشكالية المنهج الفيينومينولوجي؛ ونلاحظ من خلال الرد الإجمالي والتفصيلي، بأنه غير صارم أو دقيق. فيحتاج إلى تعديل، يضبط بعض مقدماته، لكي لا تأتي بنتائج متضاربة، كما في (م1) و(م2). خصوصًا عند استخدام هذا المنهج في مسائل معرفية وميتافيزيقية، والتي تحتاج إلى منهج متناسق ومتسق مع نفسه؛ لكيلا تعطي نتائج متناقضة مع نتائج أخرى لمن يستخدم نفس المنهج.

الهامش والمراجع:

- 1- saudiphilosophy.com/articles/phenomenological
- 2- saudiphilosophy.com/articles/otherness
- 3- خالد الحسن، "المنهج الجدلي عند الغزالي وتطبيقاته على الفلسفة المعاصرة." المجلة السعودية للدراسات الفلسفية: دار معنى للنشر والتوزيع ع1 (2021): 93 - 108.
- 4- Saul A. Kripke, Reference and existence: the John Locke lectures (New York: Oxford University Press, 2013), p. 35-36.
- 5- المصدر السابق، ص6.
- 6- المصدر السابق، ص80-81.
- 7- المصدر السابق، ص75-76.
- 8- شايع الوقيان، الوجود والوعي استئناف الفينومينولوجيا (بيروت: دار الرافدين، 2020) ص21.
- 9- المصدر السابق، ص19.
- 10- المصدر السابق، ص19.
- 11- المصدر السابق، ص20.
- 12- المصدر السابق، ص144-147.
- 13- المصدر السابق، ص131.
- 14- المصدر السابق، ص184.
- 15- المصدر السابق، ص152.
- 16- المصدر السابق، ص185.